E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/84
31 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

دور مركز حقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٦	٣
أولا - أنشطة مركز حقوق الإنسان في كمبوديا من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦		
ألف - المساعدة في الإصلاح التشريعي	٧ - ٢٦	٤
باء - إقامة العدل	٢٧ - ٣٣	٨
جيم - المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٣٤ - ٣٦	١٠
دال - تقديم التقارير عن تنفيذ المعاهدات والالتزامات الدولية	٣٧ - ٤٢	١١

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
أولا (تابع) هاء - مساعدة المنظمات غير الحكوميـــة المعنيـة بحقوق الإنسان	٤٣ - ٤٦	١٣
واو - البرامـــج التعليميـة والتدريبيـة وتطويـر المناهج	٤٧ - ٥٧	١٤
زاي - المعلومات والوثائق	٥٨ - ٥٩	١٧
حاء - شبكة المكاتب الاقليمية	٦٠ - ٦٣	١٨

مقدمة

١- بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٥٤/١٩٩٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، والجمعية العامة في قرارها ١٥٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تم تفويض مركز حقوق الإنسان بأن يكون له وجود تنفيذي في كمبوديا لأداء المهام التالية:

(أ) إدارة تنفيذ برامج المساعدة التعليمية والتقنية وبرامج الخدمات الاستشارية، وتأمين استمرارها؛

(ب) مساعدة حكومة كمبوديا (التي تشكلت بعد الانتخابات) بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها مؤخرا، بما في ذلك إعداد التقارير التي ستقدم إلى لجان الرصد ذات الصلة؛

(ج) تقديم الدعم لمجموعات حقوق الإنسان الصادقة النيّة في كمبوديا؛

(د) المساهمة في إنشاء و/أو تقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(هـ) الاستمرار في المساعدة في صياغة وتنفيذ تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(و) الاستمرار في المساعدة في تدريب المسؤولين عن إقامة العدل.

٢- وكانت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٤/٤٨، وكذلك في قراراتها ١٩٩/٤٩ و١٧٨/٥٠ و٩٨/٥١ قد طلبت كذلك من الأمين العام ضمان حماية حقوق الإنسان لجميع الناس في كمبوديا.

٣- وفي القرار ٦/١٩٩٣ طلبت لجنة حقوق الإنسان من الأمين العام إبلاغ حكومة كبموديا بمضمون القرار، والتماس موافقتها وتعاونها، لتسهيل مهام الممثل الخاص المعين عملاً بالقرار، ومركز حقوق الانسان لتنفيذ ولايتيهما، وقررت أن تستعرض البرنامج والولايتين في دورتها القادمة. وقام الأمين العام، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بتعيين السيد مايكل كيربي (استراليا) كممثل خاص له لشؤون حقوق الإنسان في كمبوديا، مع إسناد ولاية عـُهِد فيها إليه بالابقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛ وتوجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ ومساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبعد استقالة السيد كيربي، عين الأمين العام في ١ أيار/مايو ١٩٩٦ السيد توماس هامربرغ (السويد) ممثلا خاصا له لشؤون حقوق الإنسان في كمبوديا.

٤- وقام الممثل الخاص الجديد بزيارة كمبوديا مرتين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر. وركزت هاتان الزيارتان على المجالات التالية: حماية الأطفال من الإتجار والاستغلال؛ وإقامة العدل، ومشكلة الإفلات من العقاب؛ واعتماد قانون يحظر استيراد الألغام البرّية المضادة للأفراد، واستخدامها وتخزينها؛ وممارسة الحقوق والحريات السياسية، ولا سيما الحق في تكوين الأحزاب السياسية،

والحق في حرية التعبير؛ ومسألة التعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة أو القوات العسكرية؛ وحقوق العمال.

٥- وقد ساعد مكتب كمبوديا الممثل الخاص في تهيئة برامج هاتين الزيارتين وفي تنظيمهما وتنسيقهما. وأثناء هاتين الزيارتين عقد الممثل الخاص مشاورات مع جلالة الملك، ومع رئيسي الوزراء الأول والثاني، ووزراء العدل، والإعلام والشؤون الخارجية، والمدير العام للشرطة الوطنية، وقضاة، ومدعين عامين، ومسؤولي سجون. كما عقد مشاورات مع ممثلي المنظمات الكمبودية غير الحكومية لحقوق الإنسان، ووكالات دولية للمساعدة، ووكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. والتقى الممثل الخاص أيضا بالممثلين الدبلوماسيين لبلدان عديدة. وزار ثلاث مقاطعات.

٦- ويقدم الأمين العام تقريره سنويا إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان عن أنشطة مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الإنسان (انظر E/CN.4/1994/73 وA/49/635/Add.1 وE/CN.4/1995/89 وA/50/681/Add.1 وE/CN.4/1996/92 للإطلاع على برنامج أنشطة المكتب في السنوات المنصرمة). وقد وُصف عمل مكتب كمبوديا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى تموز/يوليه ١٩٩٦ في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/552) ويصف هذا التقرير المقدم إلى اللجنة الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها في كمبوديا من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

أولا - أنشطة مركز حقوق الإنسان في كمبوديا من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

ألف - المساعدة في الإصلاح التشريعي

٧- قام مكتب كمبوديا، من خلال وحدة المساعدة القانونية، بأنشطة عديدة لإيجاد، وتقوية، ودعم إطار قانوني ينسجم وقواعد حقوق الإنسان الدولية، ولتأمين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية. كما قُدمت المساعدة إلى الجمعية الوطنية ولجانها المختلفة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان، وتلقي الشكاوى، وإلى الحكومة الملكية ووزاراتها المختلفة، في صياغة وتنفيذ القوانين المدرجة أدناه. وقدمت المساعدة التقنية إلى السلطة القضائية من خلال برنامج المستشارين القضائيين، وبرنامج شبكة المكاتب الإقليمية. كما قُدمت المساعدة إلى المجتمع المدني، بما فيه المنظمات والمجموعات غير الحكومية والإعلامية فيما يتعلق بصياغة القوانين وتنفيذها.

القوانين الانتخابية

٨- تم إقرار مشروع قانون الانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وأُرسل إلى مجلس الوزراء. وينص القانون على إنشاء لجنة منظمة ولجنة للشكاوى يشترك في رئاستهما وزيرا الداخلية، وتضمان في عضويتهما مسؤولين حكوميين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وممثلين عن نقابة المحامين الكمبودية. وقد طلب رئيس الوزراء الأول ومختلف أعضاء البرلمان من مكتب كمبوديا أن يستعرض مشروع هذا القانون ويعلق عليه. وكان المكتب قد قدم المشورة لوزارة الداخلية حول هذا المشروع. أما العمل المتعلق بقانون

الانتخابات الوطنية فلا يزال في مرحلة مبكرة جدا. وقد طُلب من المكتب أن يقدم المساعدة في صياغة هذا القانون ومراجعته.

٩- وقدم المكتب معلومات مستفيضة لعدد من المختصين بالانتخابات من هيئات ثنائية ومتعددة الأطراف ممن زاروا مملكة كمبوديا لتقديم المشورة إلى الوزارات والإدارات المختصة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر حضرت وحدة المساعدة القانونية اجتماعا للمانحين عُقد في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر فيه عدد من كبار السفراء عن قلقهم لمسؤولي وزارة الداخلية بشأن بطء عملية الصياغة التشريعية، ونقص التحضيرات الإدارية، والحاجة إلى استجابة الحكومة لتقرير الخبراء.

القانون الخاص بالأحزاب السياسية

١٠- بناء على طلب وزيري الداخلية، قام المكتب في أيار/مايو ١٩٩٦ بالمساعدة في إعداد مشروع القانون الخاص بالأحزاب السياسية. وقد طلب الوزيران إعداد المشروع على وجه السرعة وتقديمه اليهما مباشرة للنظر فيه. وحتى وقت كتابة هذا التقرير لم تكن الوزارة قد نظرت في المشروع بصورة رسمية.

القانون الخاص بتكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية

١١- عمل المكتب مع وزارة الداخلية طيلة الثمانية عشر شهرا الماضية في صياغة مشروع قانون ينظم تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ وافقت الوزارة على المشروع وأرسلته إلى مجلس الوزراء. ورغم أن المشروع تحرري النزعة بصورة عامة، فإنه ينطوي على عدد من المشاكل التي ناقشها المكتب والمنظمات غير الحكومية مع وزارة الداخلية. وفي أيلول/سبتمبر عُقد اجتماع لم يسبق له مثيل في وزارة الداخلية نوقش فيه المشروع علنا من قبل وزير الداخلية، سارخينغْ، ومجتمع المنظمات غير الحكومية بكامله. واثارت المنظمات غير الحكومية ما يساورها من هواجس، فطمأنها الوزير بأن الحكومة لن تستخدم القانون إلا بطريقة محايدة، وليس للتدخل في أنشطة المنظمات غير الحكومية. غير أنه لم يحدث مزيد من التقدم لأن وزارة الداخلية أعطت الأسبقية منذ ذلك الحين لقوانين الانتخابات.

مجلس القضاء الأعلى والمجلس الدستوري

١٢- يتابع المكتب حث الحكومة الملكية الكمبودية على عقد مجلس القضاء الأعلى، الهيئة المسؤولة عن حماية استقلال السلطة القضائية، وتعيين القضاة وترقيتهم وتأديبهم، وعلى صياغة قانون إنشاء مجلس دستوري، وهو هيئة ضرورية لإجراء الانتخابات.

قانونا الجنسية والهجرة

١٣- قدم المكتب المشورة في جميع مراحل عملية الصياغة والتشريع لسن قانون الجنسية الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في آب/أغسطس ١٩٩٦. ويعني اعتماد قانون الجنسية أن قانون الهجرة الذي اعتُمد في عام ١٩٩٥ أصبح نافذ المفعول. ويرصد مكتب كمبوديا تطبيق قانوني الجنسية والهجرة كليهما وهو لا يزال يشعر بالقلق إزاء أثرهما على الأقليات الإثنية في كمبوديا وإمكانية حصول طرد تعسفي أو جماعي. ويواصل

المكتب مساعدة وزارة الداخلية في صياغة اللوائح التنفيذية بموجب قانون الهجرة فيما يخص مسائل مثل إنشاء إدارة الهجرة؛ ومنح وثائق السفر؛ والسماح للمهاجرين الأجانب بدخل مملكة كمبوديا؛ وإصدار بطاقات الإقامة للمهاجرين الأجانب؛ وتعيين وإدارة بوابات الحدود أو نقاط دخول الأجانب وخروجهم؛ وإصدار جوازات السفر؛ وترحيل الأجانب. وكثير من هذه اللوائح لا تزال لدى مجلس الوزراء بانتظار المصادقة عليها.

المرسوم بقانون الصحافة

١٤- قدم المكتب المشورة لوزارة الإعلام وروابط الصحافة المحلية بشأن مشروع المرسوم الضروري لتنفيذ قانون الصحافة الذي اعتُمد في عام ١٩٩٥.

لوائح السجون

١٥- ليس هناك أساس قانوني لإدارة سجون كمبوديا. وقد ظل مشروع لوائح السجون معلقاً ينتظر إقراره في وزارة الداخلية منذ عام ١٩٩٥. وقد حث المكتب وزيري الداخلية، على النظر في المشروع وإقراره، ولكن لم يحصل أي تقدم. وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ عمل المكتب مع وكالة المساعدة الاسترالية AUSAID، ومع "العصبة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان"، وهي منظمة كمبودية غير حكومية، على التجديد الجزئي لسبعة سجون، بفتح نوافذ في الزنازين المظلمة، وترميم السقوف، وتحسين أنابيب المياه. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى مساعدة المانحين للارتقاء بالسجون إلى المستويات الدنيا.

القانون الخاص بخطف البشر وبيعهم واستغلالهم

١٦- أصدر وزير العدل تعليماته إلى المحاكم ببدء العمل بالقانون الخاص بخطف البشر وبيعهم واستغلالهم، الذي سُنَّ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولم ينفذ هذا القانون في السابق لأن كثيرين كانوا يعتقدون أن من الضروري إصدار مرسوم بقانون قبل أن يبدأ العمل به. ولم تُرفع أي دعاوى معروفة بموجب هذا القانون، رغم اعتراف الحكومة بأن مئات من الأطفال الكمبوديين يجري تهريبهم إلى خارج كمبوديا كل شهر. ويواصل المكتب الدعوة إلى تنفيذ هذا القانون.

القانون الخاص بالألغام البرية

١٧- أدخلت تنقيحات طفيفة على مشروع القانون الخاص بالألغام البرية، الذي ساعد المكتب في تحضيره عام ١٩٩٥، غير أنه لم يحرز أي تقدم يذكر في مجلس الوزراء، رغم أن الحكومة قد أعلنت عن التزامها باعتماد القانون. ويواصل المركز حث مجلس الوزراء على المصادقة على هذا التشريع وإرساله إلى الجمعية الوطنية ليصار إلى اعتماده.

قانون مكافحة الفساد

١٨- يواصل المركز إسداء المشورة إلى أعضاء الجمعية الوطنية حول مشروع قانون مكافحة الفساد الذي قُدِّم في عام ١٩٩٤.

القانون الخاص بالمرأة

١٩- يبدو أن مشروع القانون الخاص بالمرأة الذي ساعد المكتب في إعداده عام ١٩٩٤ بناء على طلب وزيرة الدولة لشؤون المرأة، لا حظّ له في أن يُسَنّ ليصبح قانوناً. وبدلاً من ذلك، يحاول المكتب أن يعالج قضايا قانون المرأة على أساس كل موضوع على حدة.

القانون الجنائي والقانون الخاص بالإجراءات الجنائية

٢٠- يعمل المكتب على تعيين خبير استشاري يقدم المشورة إلى وزارة العدل لوضع الصياغة النهائية لمشروعي هذين القانونين.

قانون مكافحة المخدرات

٢١- اقترح المكتب عدة تعديلات وقام بمشاورات واسعة حول مشروع قانون مكافحة المخدرات. ورغم قبول عدد من التوصيات، فإن مشروع القانون ما يزال يحتوي على العديد من الأحكام المثيرة للقلق.

قانون العمل

٢٢- لكي تتسنى صياغة قانون للعمل منسجم مع المعايير الدولية، أعدّ المكتب سلسلة من التعليقات، وحضر جلسات لجنة الجمعية الوطنية والتقى بالعديد من أعضاء البرلمان.

قانون البيئة

٢٣- اقترح المكتب - ولكن دون جدوى - تعديلات على القانون الخاص بالبيئة الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكان الهدف من تلك التعديلات هو إعطاء السلطات الحكومية المختصة صلاحية كافية لحماية بيئة كمبوديا - وهذا عنصر جوهري لحماية حقوق السكان الأصليين في كمبوديا.

القضاء العسكري

٢٤- تستمر المناقشات مع المحكمة العسكرية والمدعي العام العسكري حول طرق تقديم المساعدة لتقوية نظام القضاء العسكري، وخصوصاً فيما يتصل بملاحقة منتهكي حقوق الإنسان. وقد طُلِبت المساعدة في صياغة قانون جديد للقضاء العسكري.

قانون العجز

٢٥- طلبت مجموعةٌ من المنظمات غير الحكومية والمعوقين المساعدةَ والمشاركةَ من المركز في المناقشات حول وضع قانون بشأن حقوق المعوقين. وعقدت اجتماعات منظمة. ومن المتوقع إنجاز مشروع قانون بشأن المعوقين في عام ١٩٩٧.

تنفيذ القوانين بوجه عام

٢٦- يواصل المركز أيضاً رصد تنفيذ القوانين لكفالة اتساقها مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وبوجه خاص، يواصل المركز تقديم المشورة إلى المنظمات غير الحكومية ولجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، بناء على طلبها فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان في القوانين وتنفيذها، بما في ذلك جميع مجالات المواضيع المذكورة أعلاه، فضلاً عن الدستور، وقانون نقابة المحامين، وقانون الخمير الحمر، وقانون الأسرة، وقانون الأراضي، والأنظمة المتعلقة بحالات الإخلاء والمستقطنين.

باء - إقامة العدل

برنامج المستشارين القضائيين

٢٧- استمر تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة قيد النظر. وكان قد ابتدأ بمساهمة من اليابان قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار أمريكي وخلال عام ١٩٩٦ وردت مساعدة إضافية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن أموال غير مخصصة تابعة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق الإنسان في كمبوديا. ويهدف برنامج المستشارين القضائيين إلى تحقيق الأغراض التالية:

(أ) مساعدة المحاكم الكمبودية في تنفيذ التشريعات بصورة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) المساعدة في تحسين التنسيق بين المحاكم والمسؤولين عن السجون والشرطة والعسكريين والحكم المحلي؛

(ج) مساعدة القضاء وأعضاء النيابة وكتبة المحاكم في الأعمال اليومية للمحاكم من حيث التنظيم والإجراءات والقانون؛

(ج) إعداد تقييم للفحص الدقيق للنظام القضائي على المدى البعيد والسياسة والتغييرات القانونية اللازمة لتحقيق ذلك؛

(هـ) توفير التدريب للشرطة القضائية، وكَتَبة المحاكم والمدعين العامين والقضاة حسب الاقتضاء.

٢٨- وبمقتضى البرنامج، ينتدب القضاة أو المحامون ذوو الخبرة من البلدان الأخرى للعمل يومياً في محاكم المقاطعات والبلديات مع القضاة والمدعين العامين والكتبة الكمبوديين. ويوفر التدريب للقضاة وأعضاء النيابة في مجالات الدستور الكمبودي، والقانون الكمبودي والمعايير الدولية وحقوق الإنسان. ويجيب هؤلاء الخبراء المراقبون على المسائل القانونية التي تثار في سياق عمل المحاكم، ويعملون مع جميع موظفي المحاكم لتحسين إدارتها. كما يوفرون التدريب للشرطة المحلية، ومسؤولي السجون والموظفين العسكريين والحكوميين. وأثناء الفترة قيد النظر استمر تنفيذ البرنامج في خمس مقاطعات، وتم انتداب خبير استشاري جديد، وهو محامٍ من سري لانكا، في مقاطعةٍ إضافية.

٢٩- واستخدمت أموال البرنامج أيضاً للبدء في تجديد مباني المحاكم في المقاطعات التي يوجد للبرنامج فيها خبراء ومستشارون. فمعظم مباني المحاكم خربة ومتهدمة وذات سقوف راشحة، وتنقصها الكهرباء، والمياه الجارية، وآلات الطباعة، واللوازم المكتبية، ومساحات قاعات المحاكم. وقد تم تقديم المعدات اللازمة وغيرها من المساعدة المادية. وستؤدي التجديدات والمساعدة المادية إلى تعزيز مركز المحاكم وفعاليتها في كمبوديا إلى حد كبير. وبمساعدة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، أقيمت مرافق جديدة للمحاكم في ثلاث مقاطعات، مما أوجد أماكن مناسبة لأغراض إقامة العدل. وقد وافق القضاة وأعضاء النيابة على إصلاحات كثيرة وشرعوا بتنفيذها، وهم ينظرون في مقترحات أخرى لإجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية.

٣٠- وقدم وزير العدل دعمه الكامل للبرنامج، وبعث برسائل إلى جميع المحاكم طالباً من القضاة التعاون مع الخبراء والمستشارين، وحث على تدريب كل العاملين في المجال القضائي والقانوني على معايير حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون. وقد جرت مشاورات دورية ومفيدة مع وزارة العدل. ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ كتب وزير العدل إلى المكتب الكمبودي بأنه "مرتاح جداً لعمل هؤلاء الخبراء القانونيين والنتائج التي حققوها" وطلب من المركز أن يضاعف حجم البرنامج. والمكتب يلتمس من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مساهمات طوعية إضافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

إدخال خيارات رسمية، غير الحجز في نظام العدالة الجنائية في كمبوديا

٣١- لا يتيح القانون الكمبودي الحالي للقضاة مجموعة واسعة من الخيارات، خلاف الحجز، كما هو الحال في بلدان أخرى. وعلى ضوء تعاظم مشكلة اكتظاظ السجون، وكذلك عدم مرونة القانون، كلّف المكتب خبيراً استشارياً بمهمة استكشاف البدائل الممكنة لحبس المدانين بانتهاك القانون الجنائي أو غيره من القوانين. فالتقى الخبير الاستشاري بقضاة، ومدعين عامين، وممثلين لوزارات مختلفة، ومحامين، ومتهمين، ومسؤولي سجون، وممثلي منظمات غير حكومية، فوجد دعماً يكاد يكون إجماعياً لفكرة الأخذ بخيارات غير الحجز. ويجري حالياً إعداد تقرير يتضمن توصيات سوف تترجم إلى لغة الخمير كي توزع على نطاق واسع. وستعقد مناقشات مكثفة وحلقة دراسية عامة في منتصف عام ١٩٩٧ بهدف إجراء إصلاح تشريعي في هذا الميدان.

التقارير السرية إلى الحكومة

٣٢- أثناء زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى بنوم بينه في شباط/فبراير ١٩٩٦ طلب العديد من أعضاء الحكومة الملكية، بمن فيهم رئيس الوزراء الأول، ووزير الخارجية ووزيرا الداخلية والدفاع أن يزودهم

مكتب كمبوديا بمعلومات كافية ومؤكدة عن الحالات الخطيرة لانتهاك حقوق الإنسان، من أجل مساعدة الحكومة على التطبيق الفعال للقانون والإسهام في تحقيق العدالة. واستجابة لهذا الطلب، أرسل مكتب كمبوديا رسالة سرية إلى الحكومة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تتعلق بما يبدو أنه نمط آخذ في البروز من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان يتمثل في حالات الإعدام بلا محاكمة والتعذيب على يد أفراد قوات الدرك الملكية. فرد رئيس الوزراء الأول في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بأنه قد أوعز إلى الوزارات المعنية بالرد على الادعاءات الخطيرة التي يثيرها التقرير، وبأنه سيُعلِمُ المكتبَ بنتائج التحقيقات ومقاضاة الجناة.

٣٣- واستجابة لطلب سلطات حكومية عليا أيضاً، أَعلَمَ المكتبُ الحكومةَ الملكيةَ بقتل وجرح العديد من القرويين واحتجاز آخرين بقصد الابتزاز على يد أفراد الشرطة المقاتلة في مقاطعة كامبوت، وقيام عناصر من المنطقة العسكرية الخامسة بعرقلة أمر صادر عن محكمة، وتهديدهم باعتقال رئيس المحكمة وموظفيه. وبناء على طلب رئيس الوزراء الأول، قدم إليه مكتب كمبوديا تقريراً عن دور المادة ٥١ من قانون الموظفين المدنيين، التي ترسي نظاماً قانونياً ومؤسسياً يتيح إفلات المسؤولين الحكوميين من العقاب.

جيم- المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى

٣٤- هذه اللجنة مسؤولة عن تلقي الشكاوى من الجمهور والتحقيق فيها. وقد حددت لجنة حقوق الإنسان، في الفقرة ٨(ب) من قرارها ٦١/١٩٩٤ المساعدة المالية للجنة الجمعية الوطنية كأحد المجالات ذات الأولوية. وحتى تنفيذ البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز حقوق الإنسان في عام ١٩٩٦ لم يكن لدى الجمعية الوطنية موظفو تحقيق. أما الآن، وبفضل خدمات محقق خبير في حقوق الإنسان الدولية و١٠ من الموظفين الكمبوديين، فإنها تقوم بتحقيقات منتظمة في ميادين حقوق العمل، والاتجار بالأطفال وحالات القتل بلا محاكمة، ومنازعات الأراضي. وتلقى المحققون تدريباً لمدة ستة أسابيع من قبل موظفي المركز وغيرهم فأصبحوا يقدمون تقارير جيدة النوعية. ويواصل المكتب تقديم المشورة والمساعدة إلى لجنة الجمعية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى في عملها اليومي. وقد أقيمت على أرض الجمعية الوطنية بناية جديدة للجنة ومحققيها، بأموال من الاتحاد الأوروبي.

مكتب الشؤون القانونية التابع للجمعية الوطنية

٣٥- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تم تكليف خبير استشاري دولي بالعمل في مكتب الشؤون القانونية التابع للجمعية الوطنية - مركز البحوث والوثائق القانونية. وفي تموز/يوليه، تم تعيين مساعدين قانونيين كمبوديين. وفي أيلول/سبتمبر تم أيضاً تعيين محام من المهاجرين الخمير. وهؤلاء المحامون والمساعدون مسؤولون عن تقديم المساعدة للجمعية الوطنية في صياغة وتنقيح التشريعات، مع تأكيد خاص على قضايا ومعايير حقوق الإنسان، ومعالجة القضايا الأعم المتعلقة بإقامة العدل وسيادة القانون وضمان الاتساق والوضوح في النواحي القانونية. وسيتم قريباً تعيين محامٍ كمبودي آخر في المركز، وكذلك ثلاثة مساعدين قانونيين كمبوديين. وقد زود المركز بموجب البرنامج بأجهزة حاسوب، وآلات طباعة وأثاث.

تحسين قدرة التحقيق الشرعي لوزارة الداخلية

٣٦- تمتلك وزارة الداخلية قدرة محدودة جداً للتحقيق الشرعي الطبي والجنائي. وهذا يحدّ بدرجة كبيرة من قدرة الشرطة والمحاكم على إجراء تحقيقات وافية في الجرائم، مما يؤدي إلى اعترافات منتزعة بالقوة وإلى إدانات خائطة. وبالتشاور مع المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، تم انتداب خبير دولي من فنلندا أجرى تقييماً للاحتياجات في أيار/مايو ١٩٩٦. وقد حدّد تقرير الخبير الاستشاري الاحتياجات التدريبية المادية وهو يقدم توجيهات لتنفيذ التدابير اللازمة لتحسين قدرة الحكومة في مجال التحقيق الشرعي.

دال- تقديم التقارير عن تنفيذ المعاهدات والالتزامات الدولية

٣٧- تواصل حكومة كمبوديا الملكية بذل جهود مكثفة لإعداد تقاريرها عن تنفيذ مختلف صكوك حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها. ويواصل مكتب كمبوديا تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للمسؤولين الحكوميين المكلفين بإعداد التقارير. وبرغم الصعوبات في إعداد تلك التقارير، (مثل نقص المعلومات الاحصائية والوقائعية الضرورية، والحاجة إلى التدريب المتصل بالاتفاقيات والعمل الواسع في مجال الترجمة)، فإن الموظفين الحكوميين المشاركين في عملية الإبلاغ وإعداد التقارير يواصلون إحراز تقدم مطرد. وقد أتاحت هذه العملية فرصة هامة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، وتنظيم الأنشطة المتصلة بنشر المعلومات عن الاتفاقيات وتنفيذها في مملكة كمبوديا. وكما لوحظ في التقارير السابقة، فإن مكتب كمبوديا قدم، بالإضافة إلى التدريب اليومي والمساعدة الفنية بشأن الاتفاقيات، مساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا لصالح اللجنة الوزارية للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ من أجل تمكينها من العمل على الوجه الصحيح في إعداد التقارير وتطوير الأنشطة وزيادة المعرفة العامة بالاتفاقيات. كما ساعد مكتب كمبوديا على ترتيب إشراك مسؤول من وزارة الشؤون الاجتماعية في برنامج الأمم المتحدة السنوي للزمالات بشأن الالتزامات بالإبلاغ التي نظمها مركز حقوق الإنسان في تورين وجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٣٨- صادق رئيسا الوزارة (في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) على تقرير حكومة كمبوديا الملكية حول تنفيذ الاتفاقية. ويجري تقديم النسخة الفرنسية من التقرير إلى لحنة القضاء على التمييز العنصري في جنيف. وسيواصل مكتب كمبوديا مساعدة الحكومة في إعداد الوفد الذي سيُرسَلُ لعرض التقرير على اللجنة شفوياً. وسيعمل المكتب مع الحكومة أيضاً على إعداد الاستيفاء الضروري للتقرير.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل

٣٩- أعيدت مراجعة واستيفاء مشروعي التقريرين عن هاتين الاتفاقيتين اللذين كانا قد استُكملا في نهاية عام ١٩٩٥. وقد أرسلا إلى رئيسي الوزراء لإقرارهما. وقد ساعد المكتب اللجنة الوزارية في تحرير الترجمة الفرنسية للتقريرين.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤٠- قام المكتب طوال عام ١٩٩٦ بمساعدة اللجنة الوزارية الفرعية المعنية بهذه الاتفاقية في إعداد التقرير عن تنفيذهما، ورغم الصعوبات في تجميع البيانات المصنفة تحديداً حسب الجنس وتنظيم معلومات كافية فإن أعضاء اللجنة الفرعية على وشك إنهاء المسودة الأولى للتقرير الخاص بالاتفاقية، التي ستراجعها بعد ذلك اللجنة الوزارية. وتواصل لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بهذه الاتفاقية تعاونها الوثيق مع اللجنة الوزارية الفرعية. وقد ساعد المكتب لجنة المنظمات غير الحكومية هذه في إعداد تقريرها الموازي وفي أنشطة متصلة به كتنظيم حلقة عمل حول موضوع العنف المنزلي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤١- بمساعدة مكتب كمبوديا، شرعت الحكومة في إعداد تقريرها حول تنفيذ هذا العهد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. فأنشأت لجنة وزارية فرعية معنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤلفة من خمسة مسؤولين حكوميين. ويوفر مكتب كمبوديا تدريباً مكثفاً. وقد تم الاتصال بمنظمات غير حكومية، محلية ودولية، (ولا سيما لجنة التعاون من أجل كمبوديا ومحفل المنظمات غير الحكومية) وبوكالات الأمم المتحدة (ولا سيما فريق الأمم المتحدة المعني بموضوع الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة المعني بموضوع استئصال الفقر) من أجل تعاونها في عملية إعداد التقرير، وقدمت لها المعلومات حول العهد. ويقوم مكتب كمبوديا بتشجيع أعضاء اللجنة الوزارية الفرعية المكلفة بصياغة التقرير على مواصلة جمع وتنظيم المعلومات عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى المشاركة في الأنشطة التي ستساعدهم على إعداد هذا التقرير، كالحلقة الدراسية حول استئصال الفقر التي اشترك في تنظيمها وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ومن المتوقع أن يستغرق إعداد التقرير الأولي للحكومة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة كاملة.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٤٢- شرعت اللجنة الوزارية الفرعية المعنية باتفاقية مناهضة التعذيب بأنشطتها من أجل صياغة تقريرها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهي على وشك استكمال المسودة الأولى من تقريرها الذي ستراجعه بعد ذلك اللجنة الوزارية. وقد أبدت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومجموعات المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية تعاوناً جيداً مع اللجنة الوزارية الفرعية، بتزويدها بالمعلومات المطلوبة ومشاركتها في التعليقات والبحث في وسائل منع التعذيب وسوء المعاملة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر اجتمع فريق عامل معني بمنع انتزاع الاعترافات بالقوة في مكتب كمبوديا مع أعضاء اللجنة الوزارية الفرعية، ونقابة المحامين الكمبودية ومجموعات المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وجرت مناقشة مستفيضة للصكوك الدولية، والأحكام القانونية المتعلقة بمنع التعذيب وإساءة المعاملة واستخدام الاعترافات المنتزعة بالقوة، وتقنيات التحقيق وإجراء المقابلات مع الضحايا، وحقوق الأشخاص المتهمين، والمشاكل التي يواجهها المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان في إثارة المزاعم المتعلقة بانتزاع الاعترافات بالقوة. وبالتعاون مع مكتب كمبوديا ومع منظمات المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان أعدّت اللجنة الوزارية الفرعية كتيباً أدرجت فيه قائمة بأسماء جميع المحامين والمدافعين

عن حقوق الإنسان الذين يقدمون مساعدة قانونية مجانية في كمبوديا. وستقدم هذه القائمة إلى وزارة العدل لتوزيعها ونشرها في أقسام الشرطة وقوات الدرك.

هاء - مساعدة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

٤٣- يواصل المكتب تزويد المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بالدعم المالي المباشر والمساعدة التقنية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا من أجل تطوير أنشطة هذه المنظمات وتعزيز قدرتها المؤسسية. فقد وفّر مكتب كمبوديا تدريباً لموظفي كثير من المنظمات غير الحكومية. كما يرصد المكتبُ التنفيذَ الجوهريَّ لمشاريع هذه المنظمات، ويحافظ على الاتصال بها بانتظام. وتعقد جلسات اطلاعية متكررة في المكتب حول قضايا وأنشطة مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان، كأوضاع السجون، والانتخابات المقبلة، والتعذيب وسوء المعاملة والقانون الخاص بتكوين الجمعيات، والوضع العام لحقوق الإنسان، وحالات انتهاك حقوق الإنسان. كما أن مكتب كمبوديا متنبه للمشاكل الهيكلية والتنظيمية لبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ويقدم لها المساعدة بناء على طلبها.

٤٤- وتقوم شبكة المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب كمبوديا بتقديم مساعدة يومية للمكاتب الإقليمية للمنظمات الكمبودية غير الحكومية في المقاطعات الكبيرة في باتامبانغ وسِيِيم ريب وكومبونغ شام، وهذه تشمل لجنة العمل في مجال حقوق الإنسان التابعة للمنظمات غير الحكومية ولجنة مراقبة السجون في باتامبانغ، واللجنة المعنية بمنع إساءة معاملة الأطفال في باتامبانغ والفريق العامل المعني بحقوق الطفل في سييم ريب. وبدعوة من المنظمة غير الحكومية: "الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية"، شارك مكتب كمبوديا بفعالية في ندواتها الدورية المنتظمة حول تعزيز حقوق الإنسان التي تعقد في كل شهر في المقاطعات المختلفة. وقد تم تنظيم تسعٍ من هذه الندوات منذ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتجمع هذه الندوات معاً المسؤولين المحليين، والقضاة، والمدعين العامين، ومسؤولي الشرطة والسجون، والمنظمات غير الحكومية، وتسهم في فهمٍ أفضلَ لحقوق الإنسان، وخاصة القوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية، كما أنها تؤدي إلى فهم أفضل وتعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والسلطات الإقليمية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦ عقدت ندوة مماثلة نظمتها المنظمة غير الحكومية "الرابطة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كومبونغ شام"، فعالجت مع السلطات المحلية حالات التجاوزات الخطيرة، وأسهمت بشكل خاص في التوصل إلى اتخاذ إجراءات من قبل السلطات فيما يتصل بإحدى حالات التعذيب الخطيرة.

٤٥- ومن نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أجرى مكتب كمبوديا مسحاً لأنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على مستوى المقاطعة، والمنطقة، والبلدة، والقرية، بالاشتراك الكامل مع المنظمات غير الحكومية المعنية وتعاونها. وقام مكتب كمبوديا بزيارات ميدانية لـ١٤ مقاطعة توجد فيها كبرى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وذلك من أجل تقييم الوضع والأنشطة وحاجات كل واحدة من هذه المنظمات. وبما أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان تقع في المقاطعات، حيث يقطن ٨٠ في المائة من السكان، فإن مساعدة المنظمات غير الحكومية في تقوية حضورها وأنشطتها على مستوى القاعدة الشعبية هي أمر بالغ الأهمية. وقد أعدّ مكتب كمبوديا تقريراً متعمقاً يفصل احتياجات المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومجالات المساعدة. ويلتمس المكتب مساهمات إضافية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا من أجل برنامج موسع لدعم المكاتب الإقليمية

للمنظمات غير الحكومية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ بهدف تمكينها من توسيع أنشطتها على مستوى المنطقة والبلدة والقرية.

٤٦- ويواصل مكتب كمبوديا مساعدة المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الطفل وحقوق المرأة، ولا سيما منظمة "العمل من أجل إنهاء بغاء الأطفال وإساءة معاملتهم والإتجار بهم"، ولجنة العمل بشأن مكافحة استغلال الأطفال ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل، و"دور المرأة في التنمية". وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ شارك مكتب كمبوديا بفعالية في حلقة عمل حول الإتجار بالأطفال نظمتها لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ أيضاً تم توفير تدريب بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة لصالح المنظمة غير الحكومية "دور المرأة في الازدهار" ضمن برنامج تدريب النساء على أداء الأدوار القيادية. وعقدت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين في مقاطعة كومبونغ شام في آب/أغسطس ١٩٩٦ لتوعيتهم بشأن حالة حقوق الطفل وحقوق المرأة في المقاطعة، ولتقييم احتياجاتهم في مواجهة المشاكل الخطيرة المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق المرأة. وبمساعدة مكتب كمبوديا قامت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل بإعداد منهجٍ تعليميٍ للمدرّبين حول هذه الاتفاقية وتم تكييفه مع السياق الكمبودي.

واو - البرامج التعليمية والتدريبية وتطوير المناهج

القوات المسلحة الملكية الكمبودية:

٤٧- بدعم من مكتب كمبوديا وشبكة مكاتبه الإقليمية، قامت القوات الملكية الكمبودية بعقد حلقات عمل ضمن برنامجها للتوعية بحقوق الإنسان اشترك فيها الضباط والجنود في ١١ مقاطعة وفي العاصمة فنوم بينه بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقام بإدارة كل حلقة من هذه الحلقات التي استغرقت كل منها ثلاثة أيام ضباط من القوات المسلحة دربهم المركز. وشملت المواضيع التي جرى بحثها في كل حلقة: القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء حالة الطوارئ؛ دستور مملكة كمبوديا؛ سيادة القانون؛ دور القوات المسلحة في ديمقراطية كمبوديا؛ ومقاضاة العسكريين الذين يرتكبون جرائم ضد المدنيين. وتم عقد ما مجموعه ٣٧ حلقة عمل أكمل فيها ٨٠٥ ١ ضباط وجنود برنامجَ التوعية. وقُدِّمت المساعدة المالية لهذا البرنامج عن طريق الصندوق الاستئماني. وعقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جلسات عن القانون الدولي الإنسان في العديد من هذه الحلقات. ومع الدعم المستمر من وزارة الدفاع، ولا سيما مديرية التدريب ومديرية الشؤون الدولية، من المزمع الاستمرار في برنامج توعية القوات المسلحة الملكية الكمبودية بحقوق الإنسان طيلة عام ١٩٩٧.

قوات الدرك

٤٨- وبتشجيع قوي من وزارة الدفاع، قام المركز في منتصف عام ١٩٩٦ بعقد حلقة عمل لتدريب المعلمين مدتها خمسة أيام بعنوان: "تدريب معلمي قوات الدرك الملكية في مجال حقوق الإنسان"، تلقى فيها أربعون من ضباط الدرك تدريباً على تعليمِ ذوي الرتب الأدنى من قوات الدرك منهجاً لحقوق الإنسان طوّره المركز. ومعظم ذلك المنهج شبيه بمنهج القوات المسلحة، رغم أنه أكثر توجّهاً نحو القانون المدني من حيث

انه يستعرض القوانين المحلية ذات الصلة استعراضاً مفصلاً. ومنذ عقد تلك الحلقة الأولى في تموز/يوليه عقدت خمس حلقات مدة كل منها خمسة أيام لتدريب قوات الدرك الملكية في مجال حقوق الإنسان في أربع مقاطعات مختلفة وفي فنوم بينه. وتم توفير الدعم والمساعدة من مكتب كمبوديا ومن مدربي حقوق الإنسان لدى ثلاث منظمات غير حكومية هي "الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية"، و"اليقظة" و"الرابطة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان"، الذين كان المركز قد دربهم. وقد أكمل هذه الحلقات عدد من قوات الدرك بلغ مجموعه ١٦٧. وبالتعاون المستمر من جانب قوات الدرك الملكية، هناك حلقة عمل أخرى لتدريب المعلمين من المزمع عقدها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وسوف يستمر تعليم حقوق الإنسان لقوات الدرك طوال عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون المكتب مع المستشارين الفرنسيين لقوات الدرك لإدماج أجزاء من منهج التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي طوره المركز في برنامج التدريب القائم في مدرسة تدريب قوات الدرك الملكية. وقد درب المركزُ مدربي قوات الدرك الملكية على استخدام هذه الأجزاء من المنهج.

الشرطة

٤٩- ومع الدعم المتواصل من وزارة الداخلية، استمر مكتبُ كمبوديا في تنفيذ برنامج موسع لتعليم حقوق الإنسان للشرطة بالاشتراك مع المنظمات الكمبودية غير الحكومية، "الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية"، و"اليقظة" و"الرابطة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان"، باستخدام منهجٍ كان المركز قد طوّره. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الموسع لتدريب الشرطة على مستوى المناطق في ١٢ مقاطعة، وقد تم تدريب نحو ٠٠٠ ١٠ شرطي وشرطية في عام ١٩٩٦. ويعمل المركز الآن على تعديل للمنهج كي يتضمن أجزاء أكثر شمولاً حول حقوق المرأة وحقوق الطفل.

ضباط السجون

٥٠ - في أعقاب التدريب على منهج أعده مكتب كمبوديا قامت منظمتان غير حكوميتين هما الرابطة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ورابطة الشبيبة الخميرية، بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية لمركز حقوق الإنسان، بإدارة برنامج تعليمي لضباط السجون. ويشمل هذا البرنامج التعليمي الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الدستور، والأحكام الأساسية للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ومعايير حقوق الإنسان الدولية المتصلة بالحجز والاعتقال. وقد تم تنظيم خمس حلقات عمل في أربعة سجون، وتلقى التدريب فيها أكثر من مائة من ضباط السجون.

التعليم في مجال القانون

٥١ - بناء على طلب رئيس نقابة المحامين الكمبوديين، جرى الاعداد لبرنامج تدريبي آخر مماثل للدورة التي نظمت بمساعدة المركز عام ١٩٩٦ حول حقوق الإنسان للطلبة الذين كانوا يحضرون دورة لتدريب المحامين في نقابة المحامين الكمبوديين. وسوف تستمر هذه الدورة الجديدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ١٩٩٧. وسيكون هؤلاء الطلبة مؤهلين للمشاركة في امتحان النقابة ويمارسون مهنتهم كمحامين في عام ١٩٩٧. وتشمل المواضيع التي تعالجها الدورة مدخلاً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، والعلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان والدستورَ الكمبودي، والمبادئَ الأساسيةَ لاستقلال السلطة

القضائية، والعهدَ الدوليَّ الخاصَّ بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق المرأة بموجب القانون الكمبودي، وقواعد المعايير الدنيا لمعاملة السجناء والقانون الدولي ذا الصلة، واتفاقية حقوق الطفل، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، والقانون الجنائي والاجراءات الجنائية وقانون الهجرة والجنسية، ودورَ مهنة المحاماة في معالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان.

حقوق الأقليات

٥٢ - في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قام مكتب كمبوديا بعقد حلقتي عمل تدريبيتين بشأن حقوق الأقليات لصالح منظمتين غير حكوميتين هما رابطة النهوض بحقوق الإنسان للأقلية الاسلامية في شام خمير، ورابطة النهوض بحقوق الإنسان لخمير كامبوتشيا كرْوُمْ. وقد تألفت حلقتا العمل من تدريب مدربي المنظمتين غير الحكوميتين على كيفية استخدام منهج عن حقوق الأقليات طوره المكتب. واشتملت المواضيع المدرجة في هذا المنهج على حقوق الأقليات والتمييز، والأقليات وسيادة القانون، ومعالجة المظالم، والأقليات والانتخابات، والأقليات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وبمساعدة المركز قامت منظمتان غير حكوميتين بإدارة مشتركة لأول حلقة عمل لهما حول حقوق الأقليات اشترك فيها ٥٠ شخصا من أصل إثني فييتنامي في بنوم بنه. وتخطط المنظمتان المذكورتان لعقد حلقات عمل لأشخاص أصلهم العرقي من فييت نام وشام في عام ١٩٩٧، مع دعم ومساعدة مستمرين من المكتب.

التمييز ضد المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشري

٥٣ - في وقت سابق من عام ١٩٩٦ قام المركز بتدريب أعضاء المنظمة غير الحكومية "رابطة السخاء لدعم الديمقراطية" على استخدام المنهج الذي طوره مكتب كمبوديا بعنوان "مكافحة التمييز ضد المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشري". وتشمل مواضيع هذا المنهج تعريف حقوق الإنسان، والتمييز ضد المرضى المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتعزيز التسامح والحماية من التمييز ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عقدت هذه المنظمة غير الحكومية ١٣ حلقة عمل، مستخدمة هذا المنهج، لموظفي الرعاية الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية في بنوم بنه. وتم تدريب أكثر من ٢٥٧ موظف رعاية صحية في عام ١٩٩٦.

البوذيّة

٥٤ - خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ ساعد المركز جمعية خمير البوذية في تطوير مناهج تعليمية وتدريبية جديدة بشأن حقوق الإنسان كي يستعملها الرهبان البوذيون. فعقدت حلقة عمل مدتها ١٢ يوما في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر حضرها ٢٧ راهبا جاؤوا من المقاطعات. وساعد المركز في تدريب هؤلاء المدّربين، الذين سيقومون بدورهم بتعليم رهبان آخرين في جميع أنحاء كمبوديا في عام ١٩٩٧. وإضافة إلى ذلك فإن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا قدم الدعم للمعهد الكمبودي لحقوق الإنسان كي يطور منهجاً لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم ووزارة

العبادة والدين، ليصار إلى تدريسه في المدارس البوذية، وهو يُضاهي مناهج حقوق الإنسان التي سبق أن أُعِدت لأنظمة الدراسة العلمانية الابتدائية والثانوية.

رفع مستوى التدريب

٥٥ - في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عقد المكتب ثلاث حلقات عمل لتقييم ورفع مستوى طرائق تدريب مدربي حقوق الإنسان لأربع منظمات غير حكومية هي رابطة الشبيبة الخميرية، ورابطة النهوض بحقوق الإنسان للأقلية الإسلامية في شام خمير، ورابطة النهوض بحقوق الإنسان لخمير كامبوتشيا كروم، والرابطة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المسح

٥٦ - أعد المركز مسحا مفصلا شاملا لبرامج التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان في مملكة كمبوديا بهدف إشراك كمبوديا في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان.

توسيع العمل

٥٧ - في تشرين الأول/أكتوبر طلب رئيسا الوزارة من مكتب كمبوديا توسيع برنامج تعليم حقوق الإنسان والتدريب ونشر المعلومات ليشمل المناطق الواقعة تحت سيطرة الخمير الحمر السابقين الذين انضموا إلى الحكومة الملكية.

زاي - المعلومات والوثائق

٥٨ - استجابة لتزايد الطلب العام خلال الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٩٦ زاد مكتب كمبوديا توزيع المواد المتعلقة بحقوق الإنسان بلغة الخمير زيادة كبيرة كما استمر المكتب في توزيع مواد بشأن حقوق الإنسان باللغتين الانكليزية والفرنسية. فقد تم توزيع ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ وثيقة عن حقوق الإنسان على المسؤولين الحكوميين والمؤسسات، كما وُزِّعت ٠٠٠ ١٠ وثيقة تقريباً. على مُتَلَقّين آخرين عن طريق المنظمات غير الحكومية الكمبودية. وشملت الوثائق الموزعة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية مناهضة التعذيب؛ وقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛ والمبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛ والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛ ودستور مملكة كمبوديا؛ ومجموعة القوانين الكمبودية النافذة المفعول حاليا؛ والمبادئ التوجيهية لدور وكلاء النيابة. وكان من بين متلقي مواد حقوق الإنسان وزارة العدل؛ ولجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية؛ ومحاكم المقاطعات والمحاكم البلدية؛ والشرطة؛ والقوات المسلحة الملكية الكمبودية؛ وقوات الدرك الملكية؛ ومسؤولو السجون؛ وموظفو الرعاية الصحية؛ والرهبان البوذيون؛ والمكاتب الإقليمية لمركز حقوق الإنسان؛ والمنظمات الكمبودية غير الحكومية.

٥٩ - ويواصل مكتب كمبوديا ترجمة القوانين الكمبودية إلى الانكليزية أو الفرنسية، وترجمة مواد حقوق الإنسان من الانكليزية أو الفرنسية إلى لغة الخمير. ومن المطبوعات الحديثة المترجمة إلى لغة الخمير كتيب نشره مركز حقوق الإنسان عنوانه حقوق الإنسان والانتخابات. ويعكف المركز الآن على إعداد كتيب هو دليل حقوق الإنسان للشرطة، يقوم على أساس القواعد الدولية، ويستخدم نصاً من إعداد فرع التعاون التقني التابع لمركز حقوق الإنسان، والقانون الكمبودي والاجراءات الجنائية ذات الصلة. ويستمر المكتب في الاحتفاظ بغرفة للمراجع وأشرطة الفيديو المتاحة للزائرين.

حاء - شبكة المكاتب الاقليمية

٦٠ - يشمل برنامج أنشطة مركز حقوق الإنسان في كمبوديا، الذي وافقت عليه الحكومة عام ١٩٩٣ إقامة مكاتب للمركز في المقاطعات، بغرض تعزيز أنشطة حقوق الإنسان على المستوى الاقليمي وضمان التنفيذ المتجانس لبرنامج المركز في جميع أنحاء كمبوديا.

٦١ - وقد افتتح المركز أول مكتب إقليمي له في سيِيمْ ريب في شباط/فبراير ١٩٩٥، وتبعه مكتب كومبونغ شام في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، فمكتب باتامبانغ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ورحبت السلطات المحلية بإقامة المكاتب الإقليمية. ويعمل في كل مكتب إقليمي موظف إقليمي لحقوق الإنسان، وخبير استشاري دولي في مجال حقوق الإنسان من بين متطوعي الأمم المتحدة. والمهام الرئيسية للمكاتب الإقليمية هي تقييم الاحتياجات وتقديم الدعم الفني وتوفير التدريب والخدمات الإعلامية إلى السلطات المحلية، والقضائية، والشرطة، والعسكريين والمجتمعات المحلية والفروع المحلية للمنظمات غير الحكومية.

٦٢ - أما الأنشطة المنفذة في المقاطعات الثلاث التي أوجد فيها المركز حضوراً عملياً ميدانياً فقد شملت حتى وقت إعداد هذا التقرير: اجتماعات منتظمة مع سلطات الشرطة والسجون، والعسكريين والفروع المحلية للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛ وتدريب العسكريين والشرطة في مجال حقوق الإنسان؛ ومساعدة المنظمات غير الحكومية في التحقيق في الشكاوى؛ وزيارات للسجون، ونشر المعلومات في صفوف المجتمع المحلي؛ وتوزيع الدستور ومجموعة الصكوك الدولية والقوانين الكمبودية التي أعدها المركز.

٦٣ - ورهنا بتوفر الأموال، سيتم افتتاح مراكز إقليمية في مقاطعات كومبونغ شهانغ وكامبوت وبري فِنْغْ في عام ١٩٩٧.

- - - - -